

اقتصاد

تزويد سورية بالنفط وتشغيل المصافي.. واتجاه لجعل الرسوم الجمركية بين البلدين «صفرًا»

اتفاق تام مع إيران



الوطن

تصدرت الملفات الاقتصادية والخدمية والعموم المعيشية قائمة المواضيع التي تمت مناقشتها في الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء، إضافة إلى التحديات التي تواجهها بعض الجهات العامة واتخاذ إجراءات تؤدي إلى تحسين الأداء والإنتاجية للقطاعات كافة العام والخاص.

وخلال الجلسة قدم عدد من الوزراء الرؤى والمقترحات والأليات الكفيلة بضبط الأسعار في السوق وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات التي تفعل الأداء وتزيد من قدرات الشعب السوري على الصمود ومواجهة الهموم اليومية في ظل الحصار الاقتصادي الجائر كما تم تناول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي لتعزيز صمود واستقرار الليرة السورية وأهمية هذه الإجراءات وتضاعفها والمراقبة الدائمة لواقع سوق الصرف.

وأكد الحلقي أنه من أولويات عمل الحكومة الافتتاح على الدول الصديقة وتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري والتنموي وإقامة شراكات حقيقية معها من أجل تأمين متطلبات صمود الشعب السوري والاقتصاد الوطني، مبيّنًا أن ما تم التوصل إليه من اتفاقيات اقتصادية وتنموية بين سورية وإيران يعزز التعاون الثنائي ويحقق خطوات مهمة على صعيد العمل المشترك الذي يعود بالفائدة المتبادلة على البلدين والشعبين الصديقين وأهمية التقييم الدائم والمستمر لمستوى العلاقات بين الجانبين من أجل تدليل العقبات وتنشيط التعاون الثنائي بهدف تحقيق التكاملية مع مستوى العلاقات التاريخية والسياسية الإستراتيجية الثابتة والمتنامية، لافتاً إلى أن حرص الحكومة من خلال الاجتماعات الثنائية على توفير مستلزمات صمود الشعب السوري وتوفير تشكيلة سريعة تستجيب لاحتياجات السوق إضافة إلى حرصنا على تأمين مخزون إستراتيجي لكل السلع والمواد وخاصة المشتقات النفطية لضمان القادماً موهماً بأن هذا الأسبوع كان أسبوعاً سورياً إيرانياً بامتياز تتويجاً للعلاقات الإستراتيجية الراسخة التي تتنامى في ظل قيادة رئيس الجمهورية بشار الأسد ورئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسن روحاني وبمباركة قائد الثورة الإسلامية في إيران الخميني واستمراراً للتشبيك التام بين البلدين على الصعيد كافة السياسية والاقتصادية وحرص الشعب الإيراني على استمرار الدعم والامحدود للشعب السوري.

وأشار الحلقي إلى دور اتفاقية التعاون الاقتصادي التي تعزز آفاق التعاون الاقتصادي والتنموي والتي ستوضع موضع التنفيذ من خلال تشكيل لجنة مركزية برئاسة تيسير الزعبي الأمين لمجلس الوزراء والتي تضم لجاناً فنية متخصصة تشمل وزارات الصناعة والزراعة والنقل والاتصالات والنظ كما أشار إلى أهمية اتفاقية الضمانات التي تعزز التعاون

الثنائي من خلال وضع برنامج تنفيذي زمني، وأوضح الدكتور الحلقي أهمية القرارات والتوصيات التي نجت من الاجتماع النوعي الذي عقده لمعالجة واقع الأسعار في السوق بهدف ضبطها مشدداً على أن الحكومة لن تتهاون مع تجار الأزمات وستخذ بحقهم أشد العقوبات الرادعة وأن ما تم التوصل إليه من خلال الاجتماع من إجراءات وقرارات سوف يترجم فعلياً على أرض الواقع وسوف يشعر بها المواطن ويستخذ أشد العقوبات بحق كل جهة مقصرة في أداء عملها.

متمناً الجهود التي قامت بها وزارة التربية لإنجاح العملية الامتحانية للتعليم الأساسي التي تحقق تكافؤ الفرص بين الطلبة من خلال منع الغش والتجاوزات خلال الامتحانات وكذلك الاستعدادات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي لإنجاح العملية الامتحانية الجامعية وأن هذه النجاحات تعبر عن إرادة الحياة والصمود لدى الشعب السوري من خلال حرصه على استمرار العملية التعليمية والامتحانية. لافتاً إلى أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط أجور النقل داخل المدن والمحافظات.

وقدم مجلس الوزراء التحية والتقدير لجيشنا الباسل الذي يخوض معارك الشرف والبطولة والذي يحقق الانتصارات على الإرهاب. بعد ذلك قدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارية المحلية عمر غلاوني عرضاً لواقع القطاع الخدمي مشيراً إلى الجهود المبذولة لتأمين مستلزمات المنطقة الصناعية بالشيوخ نجار في حلب وتوفير المناخ المناسب أمام الصناعيين لزيادة دور العملية الإنتاجية.

كما أشار إلى الجهود الغائبية المقدمة لكل المواطنين المتضررين من جراء الأعمال الإرهابية وكذلك تصدي القطاع الصحي لبعض الأمراض واتخاذ الإجراءات الطبية والصحية اللازمة لمعالجتها ومنع انتشارها وتأمين مياه الشرب خلال فصل الصيف.

بعد ذلك اطلع المجلس على مذكرة هيئة

التخطيط والتعاون الدولي حول رؤيتها لتنفيذ الأهداف والمهام المنوطة بالوزارات والجهات التابعة لها وتحويل ما تضمنته البيان الوزاري من رؤى وأهداف إلى برامج وخطط، وودر الهيئة في التنسيق بين مختلف الوزارات وتتبع تنفيذ خططها وبرامج عملها وأعدت مذكرة أن المصلحة الوطنية تتطلب العمل بروح الفريق الواحد متمسكين بسيادة القانون وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية والاقتصاد بأصول العمل المؤسساتي بشفافية ومصداقية وواقعية وبما يتوافق مع الواقع الاجتماعي الذي فرض على الشعب السوري عبئاً ثقيلاً من التواحي كافة المتعلقة بالاستثمار والصحة والكهرباء والنظ والصناعة حيث وقع عن الجانب السوري كل من وزير الكهرباء عماد خميس ووزير الصناعة كمال الدين طعمة والأمين العام لمجلس الوزراء تيسير الزعبي، وعن الجانب الإيراني وقع الاتفاقيات ورسم قاسمي رئيس لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية الإيرانية.

فقوى المباحثات

وفي ختام المباحثات بين الجانبين السوري والإيراني التقى رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي مستشار النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية رئيس لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية ورسم قاسمي الوفد المرافق له وبحث الجانبان النتائج الإيجابية والمهمة التي نجت عن اجتماعات الجانبين الاقتصادية المشتركة والتي تعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية والمصرفية والطبية والدوائية والكهربائية والطاوية والنفطية بين البلدين. وأشارت المباحثات إلى رغبة وحرص الجانبين على تفعل وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين ووضع برامج زمنية وتنفيذية لها. وعبر الحلقي عن ارتياحه للتوافق التام الذي تم التوصل إليه والذي يعد ترجمة لتطلعات الشعبين السوري والإيراني وتعزيزاً لأسس التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين مؤكداً أن الزيارات التي يقوم بها المسؤولون في إيران إلى

قاسمي تهدف إلى تبسيط إجراءات تنفيذ الاتفاقيات بحيث حدداً جداول زمنية لتنفيذ الاتفاقيات والخطوات العملية اللازمة لعملية فتح الاعتمادات وطلبات التأمين وتوريد البضائع إلى سورية بحيث تتساق السلع إلى السوق السورية تلقائياً وتتجاوز الصعوبات البيروقراطية التي تواجه عملية التبادل التجاري بين البلدين. وفي النظرة المستقبلية اتفقنا على أن يتم إعادة النظر باتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين بحيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية في المستقبل القريب إلى الصفر بالمئة بحيث تكون تجارة حرة بين البلدين وما يتيح تبادل المنتجات الوطنية ذات المنشأ الوطني من البلدين.

وفي المجال التنموي تم الاتفاق على استمرار بتزويد احتياجات سورية من النفط الخام الإيراني لتلبية احتياجات السوق السورية وتشغيل المصافي العاملة في سورية.

وتابع: في قطاع الصحة اتفقنا على استمرار توريد الأدوية والتجهيزات الطبية لزوم والخدمات الطبية في وزارة الداخلية.

أما في مجال الكهرباء فقد تم أيضاً عقد اجتماع السورية والكهرباء وتم الاتفاق على الخطوات التي تؤدي إلى تنمية العلاقات بين البلدين والكهرباء من الصناعة الإيرانية وأيضاً توريد المحولات والكابلات التي تحتاج إليها وزارة الكهرباء.

وتم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي مشترك بين الحكومتين في شهر آذار دخلت حيز التنفيذ الآن وشكلت لجنة مركزية ولجاناً فرعية لتفعيل العمل بهذه الاتفاقية بحيث تقوم اللجان بدراسة المشروعات الحيوية ذات الأولوية وإعداد دراسات جدوى اقتصادية ومالية لها وإعداد طريقة التعاقد واسترداد رأس المال بحيث تقيم هذه المشاريع في الأراضي السورية بشكل مشترك بما يعود بالنفع على الاقتصاد السوري والإيراني وتدوير عجلة الإنتاج في سورية.

ولفت الأمين العام إلى أن العلاقات تتنامى يوماً بعد يوم والتبادل التجاري والتعاون العلمي والثقافي يزداد وأن هذه الاجتماعات عبارة عن تبادل للأفكار تعزز ما هو قائم وتحاول أن توجد حلولاً للمشكلات التي تعوق هذا التعاون وتحقق النظرة المستقبلية لتصل العلاقات الاقتصادية لمستوى العلاقات السياسية القائمة.

بدوره أكد السيد قاسمي في تصريح للصحفيين أن الشهور التي بذلها الطرفون أثمرت عن توقيع عدة اتفاقيات مهمة تنعكس بشكل إيجابي على الحياة السورية مؤكداً أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى دائماً نفسها إلى جانب الشعب والقيادة السورية لا تتردد أبداً بالوقوف إلى جانبها في هذه الأزمات.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأجاب حاكم مصرف سورية المركزي بأن هذا الفارق والتغير في أسعار الصرف في الأحوال الطبيعية كان بالفروض قبل الأزمة ولا نستطيع أن نقارن التغيرات بأسعار الصرف اليوم بنفس المقياس ونفس المستوى ونحن اليوم في حالة حرب ووضع آخر مختلف «وأنا أعرف ماذا يخطر ببالكم حالياً حيث تطالبون بألية محددة والتي تمثل تثبيت السعر ولو على مبلغ ٣٠٠ ليرة ولا تريدون غير ذلك فهل هذا المقترح واعتماد هذه الألية من الممكن أن تطبق وينجح.. وهل يصح هذا الأمر من زاوية السياسة النقدية».

وأفاد الزعبي: وضعنا خطة عمل مع السيد السورية بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الصناعة السورية بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأشار قاسمي إلى أن المقاومة التي يبديها الشعب السوري بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

تمويل إيراني لشراء المحولات وقطع التبديل لقطاع الكهرباء

عبد الهادي شباط

كشفت مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء أن وزير الكهرباء عماد خميس بحث خلال لقائه رئيس لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية رسمت قاسمي سبل توفير التمويل من خط التسهيل الائتماني لتوريد قطع التبديل والصيانة والمواد اللازمة لمحطات توليد الكهرباء المنفذة من الشركات الإيرانية والتجهيزات اللازمة لشبكات نقل الكهرباء وتمويل بعض العقود الموقعة التي هي قيد التوقيع مع الشركات الإيرانية.

إضافة إلى وضع العقود المتعتره مع الشركات الإيرانية والعمل على إيجاد الحلول لها ونسوية تحقيق مصلحة الطرفين، كما تم التطرق إلى وضع برنامج تدريبي للعاملين في الوزارة والمؤسسات التابعة لها لإيفادهم لاتباع دورات تدريبية في طهران تتضمن جميع المجالات الفنية سواء لجهة تشغيل وصيانة واستثمار محطات التحول وخطوط نقل التوتر العالي أم لجهة استثمار شبكات توزيع الكهرباء وبناء وتشغيل محطات توليد الكهرباء الكهروحرارية التقليدية العاملة على مصادر الطاقة المتجددة.

وأوضحت المصادر أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية مشتركة لبحث وتطوير آفاق التعاون السوري الإيراني في مجال نقل التوتر العالي أم لجهة استثمار شبكات توزيع الكهرباء وبناء وتشغيل محطات توليد الكهرباء الكهروحرارية التقليدية العاملة على مصادر الطاقة المتجددة.

وأوضحت المصادر أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية مشتركة لبحث وتطوير آفاق التعاون السوري الإيراني في مجال الكهرباء والارتفاع به إلى مستوى العلاقات المتميزة بين البلدين وإزالة كل العقبات التي تعترض عمل الشركات الإيرانية التي تنفذ مشاريع كهربائية في سورية، وإيجاد أرضيات جديدة بالتعاون المستقبلي في مجال التوريد والنقل والتوزيع الكهربائي والطاقات المتجددة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أوضح مدير المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء الدكتور محمد عبد الله أن هناك حاجة لمجموعة من قطع التبديل والصيانة لمحطة توليد تشرين ومحطة ثانية قريبة منها استماعة كل منها نحو ٤٥٠ مغاواط وأن المحطتين من تنفيذ شركة (مابنا) الإيرانية ولا بد من تأمين احتياجات الصيانة اللازمة لهما عن طريق خط التسهيل الائتماني الإيراني.

بينما بين مدير عام مؤسسة النقل أن معظم احتياجات المؤسسة تتركز على تجهيزات قطع التبديل والصيانة لمحطة توليد تشرين ومحطة ثانية قريبة منها استماعة كل منها نحو ٤٥٠ مغاواط وأن المحطتين من تنفيذ شركة (مابنا) الإيرانية ولا بد من تأمين احتياجات الصيانة اللازمة لهما عن طريق خط التسهيل الائتماني الإيراني.

بينما بين مدير عام مؤسسة النقل أن معظم احتياجات المؤسسة تتركز على تجهيزات قطع التبديل والصيانة لمحطة توليد تشرين ومحطة ثانية قريبة منها استماعة كل منها نحو ٤٥٠ مغاواط وأن المحطتين من تنفيذ شركة (مابنا) الإيرانية ولا بد من تأمين احتياجات الصيانة اللازمة لهما عن طريق خط التسهيل الائتماني الإيراني.

بينما بين مدير عام مؤسسة النقل أن معظم احتياجات المؤسسة تتركز على تجهيزات قطع التبديل والصيانة لمحطة توليد تشرين ومحطة ثانية قريبة منها استماعة كل منها نحو ٤٥٠ مغاواط وأن المحطتين من تنفيذ شركة (مابنا) الإيرانية ولا بد من تأمين احتياجات الصيانة اللازمة لهما عن طريق خط التسهيل الائتماني الإيراني.

بينما بين مدير عام مؤسسة النقل أن معظم احتياجات المؤسسة تتركز على تجهيزات قطع التبديل والصيانة لمحطة توليد تشرين ومحطة ثانية قريبة منها استماعة كل منها نحو ٤٥٠ مغاواط وأن المحطتين من تنفيذ شركة (مابنا) الإيرانية ولا بد من تأمين احتياجات الصيانة اللازمة لهما عن طريق خط التسهيل الائتماني الإيراني.

حاكم المركزي: سنخفض الدولار ٣٠ ليرة أخرى خلال يومين

ميالة والتجار... والدولار ثالثهما!!

القلع: إجازات الاستيراد من نصيب «البعض»

حيث يكون ذلك مضارباً على الليرة هبوطاً.. وأكد أن المركزي لن يسمح بالمضاربة على العملة الوطنية ومراسيم إعادة الجدولة أوجدت الحلول للقروض المتعتره ولكن لم تلق الاستجابة المطلوبة من الفعاليات الصناعية والتجارية. مشيراً إلى أن المبلغ الذي يسدد اليوم من الفروض لا يساوي ربيع قيمته قبل الأزمة حيث تزايد الثروة للبعض والديون انخفضت أربعة أضعاف ممن لم تتضرر معاملهم.

ورأى أديب الأشقر أن معالجة قطع التصدير عبر منح علاوة للمصدر باليرات السورية غير كافية ولا تستطع للحاق بالسعر في السوق السوداء مثلاً، «هل بالإمكان اعتماد آلية تمويل المستوردات من قطع التصدير عبر إعطاء الألفية للمصدر بالتنازل عن القطع الأجنبي للمستورد لمواد يحددها المركزي بقيمة فعليه للدولار تقارب السوق؟».

أجاب ميالة أنه ضمن هذا الإطار فإن القرار محدد ولكن ثلاثة أشهر شرط تحديد قيم جميع المستوردات ووضع هذه القيم في البنك المركزي مسبقاً بالليرة السورية «ونحن على استعداد لتثبيت السعر خلال هذه الفترة بالتوافق مع غرف التجارة والصناعة وبشكل متوازن وتحقيق مصلحة جميع الأطراف مع مصلحة الخزينة العامة للدولة».

وبين ميالة من جهة أخرى أن هبوط سعر الدولار من ٣٣٠ ليرة إلى ٢٨٠ ليرة وخلال فترة عشرة أيام أدى إلى تحقيق المنفعة والربح لجميع الأطراف «ونحن نكتف بصرفنا مع غرف التجارة والصناعة وبشكل حققنا الهدف الذي نريده عندما تمكنا من تخفيض سعر الصرف بقيمة ٥٠ ليرة.. وسوف نخفض الدولار ٣٠ ليرة أخرى حتى يوم الخميس».

وتساءل بسام سلطان عن الغاية من منح السفر لمن تعثر في سداد قروضه، التي ترهق معاملة القروض المتعتره للصناعيين، فأجاب ميالة «لا يجوز أن ينظر للتاجر أو الصناعي حتى تصبح قيمة الليرة بالفروض ليذبح مستحقته

للتجار والصناعيين والمصدرين والمستوردين حيث يكسب الذي يقوم بعملية الشحن حالياً من قطع التصدير أكثر من الصناعي حيث يصل ربحه إلى ١٥ ليرة في الدولار والصناعي لا يحقق أكثر من ٥ ليرات في الدولار.

للتجار والصناعيين والمصدرين والمستوردين حيث يكسب الذي يقوم بعملية الشحن حالياً من قطع التصدير أكثر من الصناعي حيث يصل ربحه إلى ١٥ ليرة في الدولار والصناعي لا يحقق أكثر من ٥ ليرات في الدولار.

للتجار والصناعيين والمصدرين والمستوردين حيث يكسب الذي يقوم بعملية الشحن حالياً من قطع التصدير أكثر من الصناعي حيث يصل ربحه إلى ١٥ ليرة في الدولار والصناعي لا يحقق أكثر من ٥ ليرات في الدولار.

للتجار والصناعيين والمصدرين والمستوردين حيث يكسب الذي يقوم بعملية الشحن حالياً من قطع التصدير أكثر من الصناعي حيث يصل ربحه إلى ١٥ ليرة في الدولار والصناعي لا يحقق أكثر من ٥ ليرات في الدولار.

للتجار والصناعيين والمصدرين والمستوردين حيث يكسب الذي يقوم بعملية الشحن حالياً من قطع التصدير أكثر من الصناعي حيث يصل ربحه إلى ١٥ ليرة في الدولار والصناعي لا يحقق أكثر من ٥ ليرات في الدولار.



استقرار سعر الصرف

أدهش العالم

القوى المعادية تستغل كل

حرف يصدر عن الإعلام

يمكن تثبيت سعر

الصرف إذا وافق التجار

لمدة محدودة قد تكون

ثلاثة أشهر

عدم الاستقرار في أسعار الصرف بين مصرف سورية المركزي وشركات الصرافة حيث يتأثر قطاع الأعمال بعدم الاستقرار هذا والفارق بين السعريين في القطع الأجنبي للمواد المستوردة وخاصة إذا كان لسلع المستوردة التي تسعر من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ويلزم المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأجاب حاكم مصرف سورية المركزي بأن هذا الفارق والتغير في أسعار الصرف في الأحوال الطبيعية كان بالفروض قبل الأزمة ولا نستطيع أن نقارن التغيرات بأسعار الصرف اليوم بنفس المقياس ونفس المستوى ونحن اليوم في حالة حرب ووضع آخر مختلف «وأنا أعرف ماذا يخطر ببالكم حالياً حيث تطالبون بألية محددة والتي تمثل تثبيت السعر ولو على مبلغ ٣٠٠ ليرة ولا تريدون غير ذلك فهل هذا المقترح واعتماد هذه الألية من الممكن أن تطبق وينجح.. وهل يصح هذا الأمر من زاوية السياسة النقدية».

وأفاد الزعبي: وضعنا خطة عمل مع السيد السورية بهدف تطوير معمل الأوبئة تامبجو للأوبئة بحيث يتم ترميم خطوط الإنتاج الموجودة فيه وإضافة خطوط إنتاج جديدة وإلزام المستورد ببيع نسبة ١٥٪ من هذه السلع لبعض مؤسسات القطاع العام.

وأجاب حاكم مصرف سورية المركزي بأن هذا الفارق والتغير في أسعار الصرف في الأحوال الطبيعية كان بالفروض قبل الأزمة ولا نستطيع أن نقارن التغيرات بأسعار الصرف اليوم بنفس المقياس ونفس المستوى ونحن اليوم في حالة حرب ووضع آخر مختلف «وأنا أعرف ماذا يخطر ببالكم حالياً حيث تطالبون بألية محددة والتي تمثل تثبيت السعر ولو على مبلغ ٣٠٠ ليرة ولا تريدون غير ذلك فهل هذا المقترح واعتماد هذه الألية من الممكن أن تطبق وينجح.. وهل يصح هذا الأمر من زاوية السياسة النقدية».

الوطن

أوضح رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان الفلاح أن الأعباء الملقاة على عاتق الخزينة العامة للدولة وخزينة مصرف سورية المركزي كبيرة جداً، وسورية منذ السنة من تاريخ توقيع اتفاقية الجدولة، وأن يتم استيفاء دفعة حسن نية لا تقل عن ١٠ بالمئة من المبالغ الجدولة عند تقديم طلب الجدولة، مع إلغاء الجدولة واعتبار كتلة الدين مستحقة الأداء في حالة استحق ستة أقساط شهرية أو ثلاثة أقساط ربعية أو قسطين على أساس نصف سنوي.

أما عن تفاصيل كتلة الدين: فيتم توزيع أصل الدين على مدة الجدولة ويسري عليها الفائدة العقدية المادية، وأن يتم توزيع الفوائد التأخرية على مدة الجدولة دون أن تسري عليها أية فائدة، بحيث يتم التحصيل من مبلغ القسط، رأس مال الدين مضافاً إليه الفائدة المترتبة عليه ورأس مال الفوائد التأخرية.

أما بالنسبة للضمانات المقدمة للقروض المراد جدولتها وفقاً للتعديلات المقترحة فتبقى سارية ويبقى المدينون الأضلاء والكلاء والضامنون الاحتياطيون وورثتهم ملتزمين بتعهداتهم السابقة تجاه المصرف حكماً.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمتع هذه التسهيلات بفرق من مجلس إدارة المصرف.

هذا وحسب المصادر كان هناك اعتراض من إدارة أحد المصارف حول بعض بنود هذا الاقتراح حيث تم توقيف الاعتراض خطياً على الكتاب الموجه إلى المركزي.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» من مصادر مصرفية مطلعة أنه تم تحديد موعد لاجتماع مديري المصارف العامة اليوم الأربعاء مع المصرف المركزي لدراسة موضوع القروض المتعتره ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمتع هذه التسهيلات بفرق من مجلس إدارة المصرف.

هذا وحسب المصادر كان هناك اعتراض من إدارة أحد المصارف حول بعض بنود هذا الاقتراح حيث تم توقيف الاعتراض خطياً على الكتاب الموجه إلى المركزي.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» من مصادر مصرفية مطلعة أنه تم تحديد موعد لاجتماع مديري المصارف العامة اليوم الأربعاء مع المصرف المركزي لدراسة موضوع القروض المتعتره ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمتع هذه التسهيلات بفرق من مجلس إدارة المصرف.

هذا وحسب المصادر كان هناك اعتراض من إدارة أحد المصارف حول بعض بنود هذا الاقتراح حيث تم توقيف الاعتراض خطياً على الكتاب الموجه إلى المركزي.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» من مصادر مصرفية مطلعة أنه تم تحديد موعد لاجتماع مديري المصارف العامة اليوم الأربعاء مع المصرف المركزي لدراسة موضوع القروض المتعتره ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمتع هذه التسهيلات بفرق من مجلس إدارة المصرف.

هذا وحسب المصادر كان هناك اعتراض من إدارة أحد المصارف حول بعض بنود هذا الاقتراح حيث تم توقيف الاعتراض خطياً على الكتاب الموجه إلى المركزي.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» من مصادر مصرفية مطلعة أنه تم تحديد موعد لاجتماع مديري المصارف العامة اليوم الأربعاء مع المصرف المركزي لدراسة موضوع القروض المتعتره ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمتع هذه التسهيلات بفرق من مجلس إدارة المصرف.

هذا وحسب المصادر كان هناك اعتراض من إدارة أحد المصارف حول بعض بنود هذا الاقتراح حيث تم توقيف الاعتراض خطياً على الكتاب الموجه إلى المركزي.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» من مصادر مصرفية مطلعة أنه تم تحديد موعد لاجتماع مديري المصارف العامة اليوم الأربعاء مع المصرف المركزي لدراسة موضوع القروض المتعتره ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمتع هذه التسهيلات بفرق من مجلس إدارة المصرف.

هذا وحسب المصادر كان هناك اعتراض من إدارة أحد المصارف حول بعض بنود هذا الاقتراح حيث تم توقيف الاعتراض خطياً على الكتاب الموجه إلى المركزي.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» من مصادر مصرفية مطلعة أنه تم تحديد موعد لاجتماع مديري المصارف العامة اليوم الأربعاء مع المصرف المركزي لدراسة موضوع القروض المتعتره ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمتع هذه التسهيلات بفرق من مجلس إدارة المصرف.

هذا وحسب المصادر كان هناك اعتراض من إدارة أحد المصارف حول بعض بنود هذا الاقتراح حيث تم توقيف الاعتراض خطياً على الكتاب الموجه إلى المركزي.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» من مصادر مصرفية مطلعة أنه تم تحديد موعد لاجتماع مديري المصارف العامة اليوم الأربعاء مع المصرف المركزي لدراسة موضوع القروض المتعتره ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمتع هذه التسهيلات بفرق من مجلس إدارة المصرف.

هذا وحسب المصادر كان هناك اعتراض من إدارة أحد المصارف حول بعض بنود هذا الاقتراح حيث تم توقيف الاعتراض خطياً على الكتاب الموجه إلى المركزي.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» من مصادر مصرفية مطلعة أنه تم تحديد موعد لاجتماع مديري المصارف العامة اليوم الأربعاء مع المصرف المركزي لدراسة موضوع القروض المتعتره ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمتع هذه التسهيلات بفرق من مجلس إدارة المصرف.

هذا وحسب المصادر كان هناك اعتراض من إدارة أحد المصارف حول بعض بنود هذا الاقتراح حيث تم توقيف الاعتراض خطياً على الكتاب الموجه إلى المركزي.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» من مصادر مصرفية مطلعة أنه تم تحديد موعد لاجتماع مديري المصارف العامة اليوم الأربعاء مع المصرف المركزي لدراسة موضوع القروض المتعتره ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل المصارف لتعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبناءً على المقترح يجب على المصرف البت بطلب الجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم طلب الجدولة إلى ديوان الفرع المعني مستكملاً الوثائق المطلوبة وفقاً لما سيجد في التعليمات التنفيذية، على أن توقف إجراءات الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية البرمة بحق المدينين والكلاء اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق الجدولة.

وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضا وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥